

الزوج العشرة اي حيا شدة الاخر بالمعروف فلا يظلمه بحقه ولا يتكبر  
 لذاته ولا يتبعه الذي ومنه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله  
 وارثهن مثل الذي عليهن بالمعروف ويشيها لهما مع كراهته لهما لقوله  
 قل فان كرهتموهن من نفسي ان نكحوا شيئا ويحيا الله فيه خيرا  
 كثيرا فان عاسرنا رزق منها ولذا جعل الله فيه خيرا كثيرا  
**ويحرم مطل كل واحد من الزوجين على الآخر للزوج الاثر والبراءة**  
 ليدركه اي ذلك العاجب لما تقدم واذا تم العقد لم يسلم الزوجة  
 احرم التي يوطئ منها وهي يتسع ولو كانت نكحة كاملة وشتمت  
 من جنتي عليها كما يصح في بيت الزوج متعلق بتسليم ان طلبه اي  
 طلب الزوج نسكها وان شترط في العقد دارها او بلهها فان شترطت  
 على بالشرط لم تقدم ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة وصغيرة  
 وجاهل ولو قال لا اطأ وان انكرت وطئته يوزر بها فعليه النية  
 واذا اشترط احد اي طلب المهر ليلزم امره اهل العادة وجوبا  
 طلبا للبر والسوية لا ليعمل بها بفتح الجيم وكسرها فلا تجزئ العلم  
 اليه لكن في الغني تسحق الاجابة لذلك ويجوز تسليم الأعم مع الاطلاق  
 لئلا يفتقر لانه ضمان الاستمتاع وليس له استعمالها فان انكرت  
 اجرة واشترط تسليمها لهما او لغيره لم يسد وجب على الزوج تسليمها  
 لهما او لغيره لم يسد وجب على الزوج تسليمها لهما ايضا وبشرطها  
 اي لا يزوج الا يستمتع بزوجته في قبل ولون وجهه العجوة ما لم يرض  
 بها او يفتلها في غيره باسخت عنه ولو طلق نورا وظهرت له في الاثر  
 اكسرت بالحق مع الامن انه عليه التام واجبا به كالتواضع في بيتها  
 ما لم يشرط صداق اي ان لا يشرطها في غيرها بالشرط والا فله التام  
 كل تقدم والرأفة المراجعة ليس بواجب ولا يسد شرطا بل اذا  
 الاخر ولا يلزم الزوج لو طلقها سدا مسكها ان ياتها فيه  
 عا يلزم للاثر والبراءة لذاته واذا تم العقد لم يسلم احرم التي يوطئ  
 عليها في بيت الزوج ان طلبه ولم يشرط دارها او بلهها واذا اشترط  
 احد اي قبل العادة وجوبا لا ليعمل بها بفتح الجيم لئلا يفتقر  
 ويشرطها ما لم يشرطها عرضا وله السفر بالحق ما اشترط صداق

وليسد سفره لبعده الزوج وليستحل له نكاحا ويحرم وطئها في كمين  
 لقوله تعالى فاعترفوا بذنوبهم ولولا الماء في الحيض الاية وكذا لغيره قبل الفصل  
 وفي الدرر لقوله عليه السلام ان الله لا يستحي من الحق الا النواصيا  
 في النكاح وهن رواه بن ماجة ويحرم عزل بلا اذن محرمة او سيد  
 امته والواجب ارضا اي الزوج اجبارا بزوجته على غسل حيض  
 ونفاس وحفاة اذا كانت مكنته وغسل نجاسة واجتناب  
 محبات وانزاله في شح ودرن واخذ ما تقا في الغني ثم وغيم  
 كلفة ومنعها من الاموال راحة كرهية كبصل وكارش ان يبيع  
 كال الاستمتاع وسواء كانت مسلمة او ذميمة ولا يجبر على  
 نكاح او شرا او طلق او نحوه ولا يجبر الذميمة على غسل اجابة  
 في رواية والصحيح من المذهب اجبارها عليه كما في الاصل  
 وغايه وله منع ذميمة دخوله نكحة ونكسمة وشرب ما يسكرها  
 الا ما دونه ولا تارة على افساد صومها او صلواتها ان سبها  
**فصل في احوال الزوج ان بيت عند امة لئلا يزوج**  
 اليه الا ظلمت لان الايمان ان يجمع معها لئلا يزوجها وهذا  
 قضاء كعب بن سواد عند عمر بن الخطاب واشترط لم يزوج  
 الا امة لئلا يزوج لان اكثر ما يجمع معها ثلاث حلل وهي  
 على الضف والمان ينفرد ان اراد الا تفرد في الباقي فالتيسر في  
 نكاحه يجمع المان في نكاحه حرم له الا تفرد في ثلاث لان  
 من كل اربع ومن نكح حزان لمان ينفرد في ليلتين وهكذا ولو لم  
 العظم ان ذر عليه كل ذلك منه مرج طلب الزوجة حرم كانت  
 اربعة مسلمة او ذممة ان الله تعالى في ذكركم بالربعة اشهر  
 في حق المؤمن فكذا ذلك في حق غيره لان اليقين لا يوجب مخالفة تعليم  
 ويحرم وطئها في كمين والهرطاجا جاراها على غسل حيض ونجاسة  
 واخذها تقا في الغني ثم وغايه والاجبر الذميمة على غسل اجابة  
**فصل في احوال الزوج ان بيت عند امة لئلا يزوج** وفيه ان اراد  
 في الباقي ولا يلزم الوصي ان يزوج كل ذلك منه حرم وان سبها